



دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
الرزنامة الزراعية وحماية موسم البطاطا

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص
وزير الزراعة والاقتصاد الوطني والتجارة، بالسؤال الآتي حول موضوع الرزنامة الزراعية مع مصر وكيفية
حماية موسم البطاطا لهذا العام.

أملين من دولتكم إجراء المقتضى القانوني، لكي تعتمد الحكومة للإجابة على سؤالنا في المهلة الزمنية
المحددة بمقتضى المادة 124 من النظام الداخلي.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

بيروت في 2026/1/7

النائب

ياسين ياسين



دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
الرزنامة الزراعية وحماية موسم البطاطا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص
وزير الزراعة والاقتصاد الوطني والتجارة، بالسؤال الآتي حول موضوع الرزنامة الزراعية مع مصر وكيفية
حماية موسم البطاطا لهذا العام.

أولاً: في المعطيات والوقائع

أدى تطبيق إتفاقية التيسير العربية إلى الإضرار بالمنتجات الزراعية اللبنانية، لا سيما الخضار والبطاطا
وغيرها من المنتجات. بسبب عدم قدرة المنتجات الزراعية اللبنانية، ذات الكلفة العالية، على منافسة
الأصناف الموازية القادمة من الدول العربية لا سيما من الأردن وسوريا ومصر. وقد ساهم اعتماد الرزنامة
الزراعية في الحدّ جزئياً من الآثار الكارثية للإتفاقية على القطاع الزراعي اللبناني، وحافظ مؤقتاً على
استدامة هذا القطاع. وبحسب الرزنامة الزراعية بين لبنان ومصر، يتم السماح بتصدير البطاطا المصرية
إلى لبنان بدءاً من الأول من شباط في كل عام وحتى نهاية شهر آذار. حيث يستورد لبنان سنوياً حوالي
75 ألف طن من البطاطا المصرية.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة والأزمات المتراكمة التي يواجهها المزارع اللبناني، لا
سيما ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي وتقلّبات الأسعار وضعف القدرة التنافسية، يبرز موسم البطاطا كأحد

٧٠٧



المواسم الأساسية التي تشكّل مورد رزق مباشر لآلاف العائلات، خصوصاً في مناطق البقاع وعكار. حيث يشكو المزارعون اللبنانيين من دخول كميات كبيرة من البطاطا المصرية إلى لبنان، خلال فترات حساسة من الموسم، الأمر الذي يؤدّي إلى إغراق السوق، وانهيار الأسعار، وتكبيد المزارعين خسائر جسيمة. وهذا من شأنه أن يُشكّل على المدى الطويل تهديداً لاستمرارية هذا النوع من الزراعات. ويتسبّب بمشاكل اجتماعية وأزمة بطالة.

ثانياً: في السؤال

يقع على عاتق الحكومة والوزراء المعنيين، لا سيما وزراء الزراعة والاقتصاد الوطني، حماية القطاع الزراعي الذي يُشغّل فئة كبيرة من المواطنين. وذلك عبر اتخاذ الإجراءات كافة لتأمين مستلزمات المزارعين ولحثّهم على البقاء في أرضهم. ومن ضمن هذه الإجراءات حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة غير العادلة التي يتسبب بها استيراد كميات كبيرة من المزروعات المتوفرة مثلها في لبنان، خاصة في ذروة الموسم. لا سيما في ظل كلفة الإنتاج العالية للزراعة اللبنانية، والمتأتية بسبب ضيق المساحات الزراعية وإرتفاع كلفة المواد الأولية من اليد العاملة إلى الكهرباء والمازوت والبذار وسوى ذلك، في حين نجد أن الزراعات المتواجدة في الدول المجاورة مدعومة من الدولة، التي تسهر على تأمين مستلزمات المزارعين وعلى فتح الأسواق لتصدير الإنتاج الزراعي إلى الخارج.

وحيث أن شروط إتفاقية التيسير العربية أتت مجحفة بحق الزراعة اللبنانية، على الرغم من الإجراءات والإتفاقيات الجانبية التي استتنت بعض الصادرات الزراعية العربية من الدخول إلى السوق اللبناني في أوقاتٍ محدّدة. حيث تنص هذه الإتفاقيات على إمكان اعتماد تدابير وقائية مؤقتة أو تعديلات ظرفية على الرزنامة الزراعية في حال تبين وجود ضرر جسيم على الإنتاج الوطني، أو اختلال واضح في التوازن بين العرض والطلب،



وحيث أن موسم زراعة البطاطا في لبنان مهم جداً لأبناء عكار والبقاع الذين ينتظروه ويعتاش عليه قسم كبير منهم. مما يفرض على الحكومة والوزارات المعنية معالجة موضوع الرزنامة الزراعية مع جمهورية مصر العربية، لا سيما المتعلقة باستيراد البطاطا إلى لبنان في ذروة إنتاج المحصول اللبناني.

وحيث أن الدول العربية وعلى رأسها مصر، جاهزة على الدوام لمساعدة لبنان في تجاوز الأزمات التي يمر بها، وهي برأيها سوف تكون منفتحة على سماع وجهة النظر اللبنانية وتلبية حاجات القطاع الزراعي اللبناني، لا سيما مزارعي البطاطا لمساعدتهم على الاستمرار والنهوض،

وحيث أن حماية موسم البطاطا في البقاع وعكار هذا العام، في ظل الظروف المجحفة التي يمر بها المزارعين، من شأنه أن يصون ما تبقى من الأمن الغذائي الوطني، وأن يحافظ على صمود المزارعين في وجه الانهيار الاقتصادي المتواصل.

لذلك نتوجه إلى الحكومة مجتمعة وإلى وزري الزراعة والاقتصاد الوطني بالأسئلة التالية:

أولاً: ما هي الرزنامة الزراعية للعام 2026 التي تنوي الحكومة تطبيقها مع مصر والأردن بشكل خاص؟ لا سيما فيما يتعلق بموسم البطاطا.

ثانياً: ما هو حجم الكميات التي استوردها لبنان من البطاطا المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ وما مدى انعكاسها على الإنتاج المحلي من البطاطا؟

ثالثاً: ما هو حجم كميات البطاطا المتفق على استيرادها هذا العام من مصر؟ وما هو تقديرات الوزارة لحجم الإنتاج اللبناني من البطاطا لهذا العام؟ وما هو انعكاس حجم الكميات المستوردة على السوق المحلي وبالتالي على المزارعين؟

رابعاً: هل تمّ التواصل مع الدول العربية المعنية أو مع الأمانة العامة للجامعة العربية لبحث آليات مرنة توازن بين الالتزامات التجارية وحماية القطاعات الزراعية الوطنية، ولا سيما في الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان؟

٧.٧.



خامساً: هل أجرت وزارة الزراعة تقييم للأثر الفعلي لتطبيق اتفاقية التيسير العربية على قطاع الزراعة، لا سيما في ما يتعلق بتوقيت الاستيراد وحجم الكميات المستوردة؟ وهل قامت الحكومة أو تنوي القيام بمراجعة الرزنامة الزراعية المعتمدة حالياً، أو بطلب تعديلها أو تفعيل الاستثناءات المتاحة فيها، بما يضمن حماية الموسم المحلي للبساطا ويمنع الإضرار بالمزارعين؟

سادساً: ما هي الآلية الرسمية المعتمدة لتعديل فترة الاستيراد؟ ومن هي الجهة اللبنانية المخولة بتقديم الطلب؟ وهل تتضمن النصوص النافذة بنوداً استثنائية أو إجراءات وقائية أو تدابير مؤقتة عند تضرر الإنتاج المحلي أو حدوث اختلال كبير في السوق؟ وإذا كانت موجودة، ما شروط تفعيلها؟ وهل سبق للبنان أن طلب رسمياً تعديل فترة الاستيراد أو تشديد شروطها أو تقييد الكميات أو تقديم أو تأخير المهل خلال السنوات السابقة؟

سابعاً: ما هي خطة وزارة الزراعة المتوسطة والبعيدة المدى لضمان عدم تكرار الإضرار بالمواسم الزراعية الأساسية، وفي طليعتها البساطا، وتحقيق حد أدنى من الاستقرار للمزارعين؟

ثامناً: في حال عدم إمكان تعديل الرزنامة الزراعية، ما هي الإجراءات البديلة التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لحماية موسم البساطا هذا العام (رسوم وقائية، تنظيم الاستيراد، دعم التخزين، تصريف الإنتاج، أو غيرها من التدابير المشروعة)؟

تاسعاً: ما هي أنواع الصادرات الزراعية اللبنانية إلى مصر، وما هو حجمها قياساً لما يتم استراده؟

أملين الإجابة على هذا السؤال ضمن المهلة القانونية.

بيروت في 2026/1/7

النائب

ياسين ياسين

السَّائِبُ
يَاكِينُ مُحَمَّدِيَاكِينُ



الْجُمْهُورِيَّةُ اللَّيْثَانِيَّةُ
مَجْلِسُ النَّوَابِ